القضية القومية العربية العامة، معتبراً بأن جوهر هذه القضية القومية «يكمن، بالضبط، في ان الامبريالية الانكليزية والفرنسية والايطالية والاسبانية قد مزقت أوصال هذا الجسد الحي الذي كان يتشكّل من الشعوب العربية، وأبقت البلدان العربية في حالة انقسام اقطاعي، وحرمت كل بلد، على حدة، من الشروط الضرورية لضمان تطوره الاقتصادي والسياسي المستقل وحالت دون تحقيق الوحدة القومية وقيام دولة موحّدة للشعوب العربية». انظر، الشريف، «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.

(٣٣) **الجامعة العربية**، ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٢، أورده محافظة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦١.

(٣٤) من بين المؤلفات التي عالجت هذا الموضوع، نشير الى: د. ابراهيم ابراش: **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٦٤ ـ ٧٩.

(٣٥) أوردته الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣٤ ـ ٧٣٦.

(٣٦) **مجلة العرب**، ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٣٢، أوردته الحوت، **المصدر نفسه**، ص ٧٣١ ـ ٧٣٢.

(٣٧) بيان حزب الاستقلال بمناسبة ذكرى وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، أوردته الحوت، **المصدر نفسه**، ص ٧٣٧ ـ ٧٣٩.

(٣٨) الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٣٩) من بين المؤلفات التي عالجت هذا الموضوع باستفاضة، نذكر: فيصل حوراني: **جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٩٠.

(٤٠) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤. كان دستور فلسطين، الذي وضعته الحكومة البريطانية لفلسطين في ١٠ آب (اغسطس) ١٩٢٢. تضمن انشاء مجلس تشريعي، يشارك في اصدار القوانين التي لا تتعارض مع أحكام صك الانتداب، على ان لا يُعمل بأي قانون لا يوافق عليه المندوب السامي، الذي كان يتمتع، أيضاً، بسلطة توقيف المجلس وحله. وقد حدّدت حكومة فلسطين أعضاء المجلس، الذي يرأسه المندوب السامي بـ ٢٢ عضواً، منهم ١٠ موظفين (ستة بريطانيون وأربعة يهود) و١٢ عضواً منتخباً (٨ من المسلمين، و٢ من المسيحيين، و٢ من اليهود). لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع الى: د. كامل محمود خلة: **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٧٤.

(٤١) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٤ ـ ١٣٥، وكذلك: توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٤٢) هذا ما أعلنه الحزب العربي الفلسطيني في البيان الذي أصدره، في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، تعقيباً على المقترح الجديد الذي تقدّمت به حكومة الانتداب لاقامة مجلس تشريعي، وذلك بعد شهر واحد من حركة الشيخ عزالدين القسام. انظر: الكيالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(٤٤) فيصل حوراني، «الحركة الوطنية الفلسطينية وعلاقاتها ببريطانيا ١٩١٨ ـ ١٩٣٩»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٦ ـ ١٤٧، أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ٣ ـ ٢٢.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٤٦) توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، يمكن الرجوع الى: د. ماهر الشريف، **الاممية الشيوعية وفلسطين ١٩١٩ ـ ١٩٢٨**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

(٤٨) عصبة التحرر الوطني في فلسطين (داخلي): «حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية»، النشرة العاشرة، الاربعاء ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٤، أورده الشريف، «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٩ ـ ١٨١.

(٤٩) عصبة التحرر الوطني في فلسطين، **العقدة الفلسطينية والطريق الى حلها**، حيفا: مطبعة حداد، ١٩٤٥، ص ٩.

(٥٠) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٨.